الأمم المتحدة

CEDAW/C/NPL/Q/4-5/Add.1

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

Distr.: General
6 April 2011
Arabic
Original: English

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الفريق العامل لما قبل الدورة
الدورة التاسعة والأربعون
١١-٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١

الردود على قائمة القضايا والأسئلة فيما يتعلق بالنظر في التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الرابع والخامس

نيبال*

* تصدر هذه الوثيقة دون أي تحرير رسمي.

280411 210411 11-29041 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – لمحة عامة ٣

ثانيا – الإطار التشريعي والمؤسسي ٩

ثالثا – القوالب النمطية والممارسات الضارة ١١

رابعا – العنف ضد المرأة ١٢

خامسا – الاتجار بالأشخاص واستغلال البغاء ١٨

سادسا – المشاركة في الحياة السياسية والعامة والتمثيل على الصعيد الدولي ٢٣

سابعا – التعليم ٢٤

ثامنا – العمالة ٢٦

تاسعا – الصحة ٢٧

عاشرا – جماعات المحرومين ٢٩

حادي عشر – النازحون واللاجئون ٣٠

ثاني عشر – المساواة أمام القانون وفي الشؤون المدنية ٣٢

رابع عشر – الجنسية ٣٢

خامس عشر – الفقرة ١ من المادة ٢٠ ..... ٣٣

الردود على القضايا والأسئلة فيما يتعلق بالنظر في التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الرابع والخامس

أولا – لمحة عامة

١ – الطريقة التي تم بها إدماج أحكام الاتفاقية في استراتيجيات التنمية الوطنية وفي صكوك مثل ورقات استراتيجية الحد من الفقر والتقارير عن الأهداف الإنمائية للألفية:

ما فتئت قضايا تعميم مراعاة المنظور الجنساني والإدماج والمساواة تحتل مكان الصدارة في خطط التنمية الوطنية في نيبال. وتشكل إصلاحات السياسات والقوانين، وتنمية المهارات القيادية والتأهيل الاجتماعي للنساء المتضررات من النزاع، والمعونة القانونية، والوعي بالقضايا الجنسانية والدعوة من أجلها هي من بعض الأنشطة الهامة المضطلع بها لتحقيق هذه الغاية. وقد تم اعتماد السياسة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي لعام ٢٠١٠، ويجري تنفيذها من خلال مختلف البرامج بما في ذلك البرامج التي شرع بها بدعم من الهيئات المحلية وشركاء التنمية. وتم إنشاء قسم معني بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي في وزارة التنمية المحلية من أجل تنفيذ السياسة المذكورة بفعالية ورصد تنفيذها والمساهمة في جعل جميع الأنشطة التي تضطلع بها وزارة التنمية المحلية والهيئات المحلية مراعية للقضايا الجنسانية. وتم في الآونة الأخيرة، إصدار أحكام تنص على أنه يتعين على الهيئات المحلية أن تقوم لدى توزيع ميزانيتها المخصصة للمشاريع الإنتاجية بتخصيص ما لا يقل عن ٣٥ في المائة للمجموعة المستهدفة من برامج التنمية، بما في ذلك ١٠ في المائة للبرامج التي تعود بالنفع بشكل مباشر على النساء من فئة المعوزين، و ١٠ في المائة للأطفال و ١٥ في المائة للطبقات المستهدفة الأخرى.

وما فتئ التخفيف من حدة الفقر يحتل صدارة أولويات الحكومة. وتسعى خطط التنمية جاهدة من أجل الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي على نطاق أوسع. ويبلغ معدل النمو الاقتصادي حاليا ٣,٤ في المائة، مما يشكل انعكاسا للمشاكل القائمة بما في ذلك البطالة والفقر والتفاوت المتزايد في الدخل. ومن أجل معالجة هذا الوضع، تسعى حكومة نيبال لتحقيق الهدف الاقتصادي الأساسي للدولة الذي يتمثل في تحويل الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد مستقل وتقدمي ويعتمد على ذاته، وكفالة التوزيع العادل للمكاسب الاقتصادية على أساس من العدالة الاجتماعية والقضاء على التفاوت الاقتصادي.

استراتيجيات التنمية الوطنية

اتخذت حكومة نيبال عددا من المبادرات لتعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسين. ويجري وضع الخطط والبرامج الوطنية وتنفيذها وفقا للالتزامات التي تعهدت بها حكومة نيبال على الصعيدين الوطني والدولي. كما انضمت المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء في التنمية إلى الحكومة في هذا المسعى. وركزت خطة السنوات الثلاث المؤقتة على الإصلاح السياسي والقانوني والمؤسسي للقضاء على جميع أشكال التمييز؛ وحماية النساء المتضررات من النزاع وإعادة تأهيلهن؛ وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع قطاعات التنمية؛ وإجراءات التمييز الإيجابي؛ وكفالة تمثيل المرأة بنسبة ٣٣ في المائة في جميع هياكل الدولة؛ والقضاء على العنف القائم على نوع الجنس؛ وبناء قدرات الأجهزة الوطنية على تعميم مراعاة المنظور الجنساني؛ ووضع إطار للاقتصاد الكلي؛ وتنفيذ نظام إدارة الشؤون الجنسانية، وغيرها.

وما فتئت حكومة نيبال تعمل على تنفيذ أحكام التمييز الإيجابي في الدوائر العامة بما في ذلك الشرطة والجيش النيبالي. وجعلت مشاركة المرأة إلزامية في لجان السلام وإعادة التأهيل وكذلك في عملية صياغة وتنفيذ خطط التنمية المحلية. ويجري تنفيذ الميزانية التي تراعي المنظور الجنساني من أجل وضع برامج التنمية.

استراتيجية الحد من الفقر

يجري تنفيذ ورقة استراتيجية الحد من الفقر مع التركيز على جملة أمور، منها الإصلاحات الهيكلية، والنمو الاقتصادي العريض القاعدة والإدماج الاجتماعي من خلال مشاركة وتمكين المرأة والجماعات والمجتمعات المهمشة أو الضعيفة. وبالتالي، فقد حققت نيبال تقدما كبيرا في الحد من الفقر. وقد انخفض الفقر المدقع من نسبة ٤٢ في المائة عام ٢٠٠٠ إلى ٣١,٤ في المائة عام ٢٠٠٥ ثم إلى ٢٥,٤ في المائة عام ٢٠٠٩. وتمشيا مع هذا الإنجاز، تقوم حكومة نيبال بمواصلة تبسيط إجراءاتها لتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء. وتهدف خطة السنوات الثلاث المؤقتة إلى تخفيض معدل الفقر إلى ٢١ في المائة بحلول تموز/يوليه ٢٠١٣.

الأهداف الإنمائية للألفية

إن حكومة نيبال عازمة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الهدف ٣ – ''تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة''. وتم اتخاذ مجموعة من التدابير بهدف القضاء على التفاوت بين الجنسين في جميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥. وترمي سياسة التعليم إلى توفير التعليم الجيد للجميع على أساس ديمقراطي وشامل للجميع ويكفل المساواة. وقد جعلت حكومة نيبال التعليم مجانيا حتى المرحلة الثانوية. ويجري النظر في مشروع قانون لتوفير التعليم الأساسي بشكل مجاني وإلزامي. وقد تحسنت نسبة البنات إلى البنين في التعليم الابتدائي، الذي يغطي الصفوف من الأول إلى الخامس تحسنا ملحوظا منذ عام ١٩٩٠، إلى الحد الذي جعل الهدف المحدد لعام ٢٠١٥ يتحقق بالفعل. وتبلغ نسبة الالتحاق الإجمالي حتى الآن ١,٠ ونسبة الالتحاق الصافي بالدراسة ٠,٩٨. كما تحسنت نسبة البنات إلى البنين في سائر مستويات التعليم إلى حد كبير.

وزاد معدل معرفة القراءة والكتابة بين الشباب (١٥-٢٤ سنة) لكل من الذكور والإناث إلى حد كبير. وفي الوقت الحاضر، يبلغ معدل معرفة القراءة والكتابة بين النساء في هذه الفئة العمرية ٧٥,٨ في المائة في حين أن معدل الرجال يبلغ ٩١ في المائة.

وعلى الرغم من أن المرأة لا تزال تعمل غالبا في القطاعات التقليدية، فقد زادت مشاركتها في الأعمال غير التقليدية مثل القوات المسلحة والعمالة في الخارج بسرعة في السنوات الأخيرة. وفي الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧، كان نصيب المرأة من إجمالي القوة العاملة في الخارج ١,٩ في المائة. وبحلول تموز/يوليه ٢٠٠٩، ارتفع هذا الرقم إلى أربعة في المائة.

وهناك مجال آخر من مجالات العمل الذي يتسع نطاقه بالنسبة للمرأة وهو قطاع التعليم. وتزداد نسبة المدرسات تدريجيا، وبشكل خاص في التعليم الابتدائي والثانوي.

ويمكن أن تتخذ مشاركة المرأة في المجال السياسي كمؤشر رئيسي لتمكين المرأة. فقد شهدت نيبال تغييرا سياسيا كبيرا في السنوات الأخيرة. وفي البلد في الوقت الحاضر جمعية تأسيسية منتخبة، تعمل أيضا كمجلس تشريعي. وتشغل المرأة نسبة ٣٢,٨ في المائة من المقاعد في الجمعية التأسيسية. وهذا ما يمثل زيادة كبيرة عن البرلمانات السابقة. وينص الدستور المؤقت على إلزام الأحزاب السياسية بكفالة أن يكون ما لا يقل عن ثلث مجموع ممثليها من النساء. وفي انتخابات الجمعية التأسيسية لعام ٢٠٠٨، كان هناك ٣٦٨ مرشحة (٩,٣٢ في المائة) من أصل ٣ ٩٤٦ من فئة المرشحين المباشرين و ٣ ٠٦٧ من فئة المرشحين

التناسبيين. ومن مجموع المرشحات، تم انتخاب ٨,١٥ في المائة منهن في فئة المرشحين المباشرين (٣٠ امرأة) و ٥,٢٤ في المائة في فئة المرشحين التناسبيين (١٦١ امرأة). وبالإضافة إلى ذلك، تم ترشيح ست نساء لانتخابات الجمعية التأسيسية.

وقد كفل الدستور المؤقت حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. ونص قانون تعديل بعض القوانين في نيبال من أجل كفالة المساواة بين الجنسين لعام ٢٠٠٦ على تعديل الأحكام في ١٧ قانونا آخر بما في ذلك القانون العام. وبنص التعديل الثاني عشر للقانون العام لعام ٢٠٠٧ أيضا على تغييرات هامة من منظور جنساني. ونص قانون اللجنة الوطنية للمرأة لعام ٢٠٠٧ على إنشاء اللجنة الوطنية للمرأة بوصفها هيئة قانونية مكلفة بولاية تحقيق المساواة بين الجنسين. وأسفرت الأحكام الدستورية والقرار الخاص بكفالة تحقيق التناسب في عدد المرشحين من الفئات الاجتماعية لانتخابات الجمعية التأسيسية في عام ٢٠٠٨ عن زيادة مشاركة المرأة في الميدان السياسي.

وبالمثل، فإن إدارة شؤون المرأة والطفل قد اعتمدت تدبيرين من تدابير السياسة العامة الواسعة النطاق وهما: تمكين المرأة، والمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي. ويهتم التدبير الخاص بتمكين المرأة بتوفير التدريب على تنمية المهارات ودعم خطط الادخار والائتمان الصغيرة. ويعتمد التدبير المتعلق بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي أكثر ما يعتمد على الدعوة، ويعمل في مجالات مثل ربط الشبكات القطاعية، والتوعية، وتقديم الدعم التقني إلى القطاعات لإجراء عمليات تدقيق جنسانية. وقد ساهمت هذه الأنشطة في تمكين الوكالات التنفيذية المحلية وشركاء التنمية القطاعيين من تحديد القضايا والشواغل المتعلقة بالمرأة والمساواة بين الجنسين. وتم تعيين جهات اتصال للشؤون الجنسانية في جميع الوزارات والإدارات وعلى مستوى المقاطعات والوكالات التنفيذية والهيئات المحلية.

وبالإضافة إلى ذلك، ما فتئت التدخلات القطاعية تهدف إلى تحسين المساواة بين الجنسين. واعتمدت وزارة التعليم عدة تدابير تتعلق بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي مثل تعيين ما لا يقل عن امرأة واحدة في لجان إدارة المدارس، وتخصيص حصص للمرأة بين المعلمين وفي التوظيف (على سبيل المثال، في المرحلة الابتدائية حيث توجد ثلاث وخمس وظائف للمعلمين، ينبغي تخصيص وظيفة ووظيفتين على التوالي للمعلمات)، وتقديم حوافز مالية وغير مالية للفتيات والأطفال المهمشين، وزيادة الوعي بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي، وإجراء استعراض دوري لمواد المناهج الدراسية ومواد تدريب المعلمين من منظور جنساني، وبناء مراحيض للبنات في المدارس. وقد بدأت وزارة التعليم، بدعم من

اليونيسيف، بإنشاء شبكة لتعليم البنات والمساواة بين الجنسين في سبع مقاطعات في تيراي حيث تعتبر مشاركة الفتيات في التعليم متدنية للغاية. وتعتقد حكومة نيبال بأنه تمشيا مع هذه المبادرات التي تركز على الفتيات والتي ساهمت في زيادة التحاقهن بالمرحلتين الابتدائية والثانوية، بأنه سيبذل المزيد من الجهود المتضافرة من أجل إبقائهن في المدارس ودعمهن من أجل إكمال التعليم المدرسي بحيث يدخل عدد أكبر من النساء في مستوى التعليم العالي.

٢ - حالة جمع البيانات بوجه عام وجمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس بوجه خاص

المكتب المركزي للإحصاء، الذي أنشأه قانون الإحصاء لعام ١٩٥٨، هو الوكالة المركزية، في إطار اللجنة الوطنية للتخطيط، المسؤولة عن تطبيق المعايير الإحصائية في البلد. ويضطلع المكتب بمختلف الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية والتعدادات العامة بانتظام لتقييم الحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلد. وبناء على ذلك، فهو يقوم بمختلف التعدادات، بما في ذلك التعداد العام للسكان كل عشر سنوات، والتعداد الزراعي، والتعداد العام لمنشآت التصنيع. وتعتبر الدراسة الاستقصائية الوطنية لمستويات المعيشة، والدراسة الاستقصائية للقوى العاملة في نيبال، ومسح المؤشرات المتعددة، من الدراسات الاستقصائية الهامة التي أجراها المكتب المركزي للإحصاء. وقد غطت الدراسة الاستقصائية الوطنية لمستويات المعيشة المعلومات المتعلقة بمرافق الأسر المعيشية والأنشطة الاقتصادية، وحالة العمالة، وأنماط الإنفاق على الصحة والتعليم مصنفة حسب نوع الجنس.

وبالإضافة إلى ذلك، يضطلع مختلف الوزارات القطاعية أيضا بإجراء دراسات استقصائية وتقوم بنشر تقارير موجزة في مجالات اختصاص كل منها. فعلى سبيل المثال، تجري وزارة الصحة والسكان الدراسة الاستقصائية الصحية الديمغرافية الوطنية كل خمس سنوات وتنشر تقارير سنوية عن حالة الخدمات الصحية. وتنشر وزارة التعليم تقارير سنوية عاجلة. وتعتبر هذه التقارير والمنشورات من أهم مصادر الإحصاءات في البلد. وتدار البيانات على أساس تصنيفها حسب نوع الجنس.

وسيقوم المكتب المركزي للإحصاء بتنفيذ تعداد السكان المقبل في حزيران/يونيه - تموز/يوليه ٢٠١١. وبالإضافة إلى وضع دليل عام، تم وضع دليل منفصل عن الإدماج الاجتماعي والقضايا الجنسانية كأساس لتعداد عام ٢٠١١. ومن المتوخى أن تبلغ نسبة

النساء من العدادين ٤٠ في المائة وأن تغطى جميع الأسر للحصول على معلومات محددة عن الاعتبارات الجنسانية[(١)].

ومن الجدير بالإشارة أن المحكمة العليا، في قضية منظمة مناصرة الشعب وآخرون ضد حكومة نيبال ومكتب رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء وآخرون، أصدرت مؤخرا أمرا توجيهيا إلى المكتب المركزي للإحصاء واللجنة الوطنية للتخطيط بجمع إحصاءات حقيقية تتعلق بالأرامل من حيث السن والعدد والظروف الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية بما يفيد في وضع السياسات والبرامج اللازمة لتحسين أحوالهن وتنميتها. وقد ساعد هذا التدبير القضائي كذلك، على تبسيط التدابير المتعلقة بجمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس.

٣ - اتخاذ التدابير اللازمة لنشر البروتوكول الاختياري

قامت وزارة شؤون المرأة والطفل والرعاية الاجتماعية بترجمة الصكوك الدولية المتعلقة بالمرأة والطفل التي نيبال طرفا فيها إلى اللغة النيبالية ونشرها وتوزيعها. وقامت بنشر وتوزيع النصوص المترجمة مجانا. وبالمثل، فإن وزارة القانون والعدل أعدت نسخة باللغة النيبالية من جميع الصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة بحقوق الإنسان التي نيبال طرفا فيها، ونشرتها بالإنكليزية والنيبالية ووزعتها مجانا. وعلاوة على ذلك، قامت وزارة القانون والعدل بنشر تجميع للقوانين النيبالية الأساسية المتعلقة بالمرأة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية باللغة النيبالية. وتم إدراج هذه المعلومات على مواقع الوزارات على شبكة الإنترنت.

---

(١) المعلومات الرئيسية ذات الصلة بالشؤون الجنسانية التي يتعين جمعها من تعداد السكان لعام ٢٠١١ هي:

(أ) الممتلكات (المنازل والأراضي) المقيدة باسم المرأة: لتقييم حصول المرأة على الموارد

(ب) رب الأسرة: إعادة التوكيد لمعرفة اتجاهات ترأس المرأة للأسر المعيشية

(ج) الحالة الاجتماعية: لمعرفة اتجاه مختلف أشكال الزواج والطلاق

(د) سؤال أكثر تحديدا عن الإعاقة للوقوف على معلومات صحيحة عن إعاقة المرأة وإدراج عدة فئات

(هـ) الأجهزة المترلية/المرافق: لرسم خريطة الفقر

(و) النازحون: لمعرفة أثر النزاع

(ز) المشاريع الصغيرة: لمعرفة المشاريع النسائية الصغيرة والعمل المترلي

(ح) الأنشطة الاقتصادية للمرأة: لحساب الأنشطة الاقتصادية للمرأة

(ط) العمل الموسع للمرأة: لاستعراض العمل الموسع

(ي) عمل المرأة المترلي: لتقييم عمل المرأة المترلي

(ك) الأطفال الذين يعيشون مع غير أبويهم: لمعرفة ما إذا كان الأطفال يحصلون على رعاية أبويهم

كما تضطلع حكومة نيبال بتنفيذ مختلف البرامج مثل التدريب، والندوات التفاعلية، وبرنامج إذاعي في شراكة مع مختلف المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية لزيادة الوعي بالصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري الملحق بها. علاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن معظم أحكام البروتوكول الاختياري يتعين تنفيذها على الصعيد الدولي ولا تتطلب اتخاذ تدابير قانونية خاصة على الصعيد الوطني.

ثانيا – الإطار التشريعي والمؤسسي

٤ – التدابير الملموسة التي اتخذت لتعديل الأحكام القانونية التمييزية

عملا بتوصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، تم بالفعل تعديل ٦٥ حكما قانونيا تمييزيا. وتبذل الجهود من أجل إلغاء المزيد من القوانين التي تعتبر أنها لا تزال تمييزية. وتم تشكيل لجنة تعمل تحت إشراف الأمين المشترك لوزارة القانون والعدل لتحديد الأحكام القانونية التمييزية واقتراح التعديلات على هذه الأحكام. وقامت وزارة القانون والعدل، بناء على توصية اللجنة، بإعداد مشروع قانون بشأن ”قانون تعديل بعض القوانين النيبالية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين لعام ٢٠١١“، ومشروع القانون هذا، الذي ينظر فيه حاليا في مجلس الوزراء، يتضمن اقتراحا بتعديل نحو ٦٠ حكما في ١٩ قانونا ويتوخى إدخال أحكام جديدة تراعي الاعتبارات الجنسانية[٢].

(٢) يشمل مشروع القانون قانون الصندوق الخيري لعام ١٩٦٢، والقانون العام، وقانون مكافحة الجدري لعام ١٩٦٤، والقانون المتعلق بأجور قضاة المحكمة العليا وشروط خدمتهم لعام ١٩٦٩، وقانون المكافآت لعام ١٩٧٤، وقانون (إصلاح) السلوك الاجتماعي لعام ١٩٧٦، وقانون صندوق المعاشات التقاعدية لعام ١٩٨٥، وقانون الأطفال لعام ١٩٩١، وقانون التأمين لعام ١٩٩٢، وقانون العمل الصحفي لعام ١٩٩٦، والقانون المتعلق بأجور النائب العام وشروط خدمته لعام ١٩٩٦، والقانون المتعلق بأجور الهيئات الدستورية وشروط الخدمة فيها لعام ١٩٩٧، والقانون المتعلق بأجور الأمين العام للبرلمان وشروط خدمة الأمين لعام ١٩٩٨ وقانون (حظر) السخرة لعام ٢٠٠٢، وقانون الدين العام لعام ١٩٩٢، وقانون الجيش لعام ٢٠٠٦، وقانون المصارف والمؤسسات المالية لعام ٢٠٠٦، والقانون الصادر لبيع وتوزيع أراضي تنمية منطقة رابتي دون لعام ١٩٦٧.

وتتصل التعديلات المقترحة على القانون العام بوجه خاص بالفصول المتعلقة بالزوج والزوجة، وممتلكات المرأة، والتبني، والميراث، والتسجيل، والقتل، والاغتصاب، وسفاح المحارم، وزنا الأزواج، والأخلاق/الحشمة، التي يعتقد بأنها تحتوي على بعض الأحكام التمييزية فيما يتعلق بمسائل حقوق الملكية، والعلاقات الأسرية، ومسائل الصحة، والجرائم الجنسية والهوية وغيرها.

وأوصت اللجنة أيضا بإدخال تعديلات على القواعد والجداول التمييزية المنصوص عليها بموجب مختلف القوانين. وبناء عليه، تقوم حكومة نيبال بإعداد مشروع لتعديل جميع الأحكام التمييزية الموجودة في القواعد والجداول.

٥ - تخصيص الميزانية

بدأت حكومة نيبال بتطبيق الميزانية المراعية للاعتبارات الجنسانية منذ السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧، وذلك تمشيا مع الالتزام بتوفير الموارد الكافية لتحقيق هدف المساواة بين الجنسين. كما قامت بتشكيل لجنة معنية بالميزانية المراعية للاعتبارات الجنسانية، برئاسة الأمين المشترك لشعبة الميزانية بوزارة المالية، من أجل إدماج عملية الميزانية المراعية للاعتبارات الجنسانية في نظام الميزانية العادية الوطنية.

وتم وضع نظام لإدارة معلومات الميزانية، ونظام لمعلومات ميزانيات الوزارات التنفيذية، ونظام لمعلومات الإدارة المالية كبرمجيات حاسوبية من أجل التنفيذ الفعال لعملية الميزانية المراعية للاعتبارات الجنسانية ورصد الإنجازات التي تحققت في هذا الصدد. ويتعين على جميع الوزارات التنفيذية، عملا بالأدلة والنماذج والمبادئ التوجيهية التي أصدرتها اللجنة الوطنية للتخطيط ووزارة المالية، أن تبين أن برامجها السنوية وفقا للتصنيف، داعمة بشكل مباشر وغير مباشر وحيادية.

وقد خصصت حكومة نيبال مبلغ ٦٠,٦١ بليون روبية أي ١٧,٩ في المائة من مجموع ميزانية السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ للبرامج التي تعود بالنفع على المرأة مباشرة. وخصصت أيضا ميزانية لإنشاء صندوق لمنع العنف القائم على نوع الجنس ولمواصلة البرامج التي شرع فيها في إطار الحملة الخاصة لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس.

وتبذل الجهود لإجراء دراسة محددة لتقييم فوائد الميزانية للمرأة. وشرعت حكومة نيبال بنشر النفقات الفعلية المخصصة في الميزانية المراعية للاعتبارات الجنسانية من العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩. كما تقوم بمراجعة وتنقيح المبادئ التوجيهية القائمة للميزانية المراعية للاعتبارات الجنسانية، والكتيبات، ومعايير الميزانية المراعية للاعتبارات الجنسانية. وقد تم نشر فريق من الخبراء لهذا الغرض.

وقد أصبح معظم الموظفين المعنيين بتنمية المرأة والعاملين في مختلف المقاطعات على أساس مؤقت موظفين دائمين حاليا، وتم إدماجهم في صلب الخدمة المدنية العادية. ويجري تنفيذ برنامج لتمكين المرأة في ٣ ٠٤٣ لجنة من لجان تنمية القرى وعددها ٣ ٩١٥ لجنة،

وفي ٣٥ بلدية في جميع المقاطعات التي يبلغ عددها ٧٥ مقاطعة. وتعمل المكاتب المعنية بالمرأة والطفل بوصفها وكالة لتنسيق الشؤون الجنسانية في المقاطعات.

٦ - التدابير المتخذة للحفاظ على استقلال اللجنة الوطنية للمرأة

بموجب قانون اللجنة الوطنية للمرأة، لعام ٢٠٠٧، تم تشكيل اللجنة الوطنية للمرأة التي أنشئت في البداية في عام ٢٠٠٢ بأمر تنفيذي، كهيئة قانونية مستقلة وقائمة بذاتها من أجل حماية وتعزيز حقوق ومصالح المرأة، بما في ذلك إدماجها بصورة فعالة في التيار الرئيسي التنمية، والعمل في الوقت نفسه على تحقيق العدالة بين الجنسين. وينص قانون اللجنة الوطنية للمرأة على منح اللجنة وضعا مستقلا كهيئة قائمة بذاتها تتمتع بخلافة دائمة. وتماثل أجور رئيس اللجنة الوطنية للمرأة وسائر أعضائها وشروط خدمتهم وغيرها من التسهيلات، تلك التي يتمتع بها رئيس وأعضاء أية هيئة دستورية. وبالتالي، فمن المتوقع أن يكون استقلال اللجنة الوطنية للمرأة مماثلا لأية هيئة دستورية.

كما اضطلع القضاء بدور هام في كفالة تعزيز استقلال اللجنة الوطنية للمرأة. ففي قضية نينا كالا ثابا، ودانا كوماري سونار وآخرين ضد مكتب رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء وآخرين، أصدرت المحكمة العليا في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أمرا مؤقتا إلى الحكومة بعدم فصل الملتمسين من مناصبهم في اللجنة الوطنية للمرأة. وهكذا، فإن من الواضح أنه لا يمكن فصل شاغل أي منصب في اللجنة الوطنية للمرأة إلا وفقا للأحكام الواردة في القانون. كما يتبين أيضا أن السلطة القضائية تسهم أيضا إسهاما فعالا في منع التدخل السياسي المباشر في شؤون اللجنة الوطنية للمرأة والحفاظ على استقلالها.

وفيما يتعلق بالوضع الدستوري للجنة الوطنية للمرأة واللجنة الوطنية للمنبوذين، ونظرا لأن المداولات بشأن محتويات الدستور الجديد مستمرة، فإن حكومة نيبال ترى أن من السابق لأوانه الإعراب عن أي التزام بشأن هذه المسألة.

ثالثا - القوالب النمطية والممارسات الضارة

٧ - الإجراءات المتخذة لإزالة الصور النمطية للمرأة والقضاء على تلك الصور

اعتمدت حكومة نيبال سياسة تهدف إلى إزالة الصور النمطية للمرأة والقضاء على تلك الصور في الكتب المدرسية، وتحقيق المساواة بين الجنسين في المناهج الدراسية. وتم اتخاذ مجموعة من التدابير لتحقيق هذه الغاية. وفي السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩، تم استعراض المناهج الدراسية في التعليم الابتدائي (الصف ٤-٥) تمشيا مع هذه السياسة. كما يجري وضع أدلة ومواد مرجعية بما يتفق مع هذه السياسة.

٨ - التدابير المتخذة لإلغاء الممارسات الضارة

في محاولة لتحديث النظام القانوني في نيبال وتحقيق المساواة بين الجنسين في هذا النظام، تجرى في نيبال عملية لتقنين وتحسين نظم القوانين المدنية والجنائية. وتقدمت وزارة القانون والعدل إلى البرلمان بمشاريع قوانين تتعلق بالقانون المدني وقانون الإجراءات المدنية وقانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية وقانون إصدار الأحكام. وتحتوي هذه المشاريع على تدابير كافية لحماية الضحايا وإلغاء الممارسات التقليدية الضارة مثل نظام المهور وزواج الأطفال والتمييز ضد الأرامل وتعدد الزوجات والشعوذة.

وقد أجرت وزارة شؤون المرأة والطفل والرفاه الاجتماعي دراسة عن مختلف هذه الممارسات الثقافية لمختلف المجموعات العرقية التي قد تكون تمييزية ضد النساء والفتيات. وقد حددت الدراسة التدابير الممكنة التي يتعين اتخاذها للتغلب على الوضع. وأعد مشروع قانون شامل بشأن الممارسات الاجتماعية الضارة (الجريمة والعقاب)، وهو الآن قيد التشاور مع أصحاب المصلحة.

رابعا - العنف ضد المرأة

٩ - التدابير المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة

تم اتخاذ تدابير عدة للقضاء على التمييز والعنف القائم على نوع الجنس. ويمكن الاستشهاد بالتعديلين الحادي عشر والثاني عشر للقانون العام، وبالقانون الخاص بتعديل بعض القوانين في نيبال لضمان المساواة بين الجنسين، لعام ٢٠٠٦، والدستور المؤقت لعام ٢٠٠٧، وقانون الجنسية لعام ٢٠٠٧، وقانون الاتجار بالبشر (المكافحة والعقوبة) لعام ٢٠٠٨، وقانون العنف العائلي (الجريمة والعقوبة) لعام ٢٠٠٩، والقواعد والأحكام التي وضعت في إطار هذه القوانين، كبعض من الأمثلة الهامة على التدابير التشريعية التي اتخذت لمعالجة ظاهرة العنف.

وتجدر الإشارة إلى أن التدابير القضائية أسهمت كذلك في الإصلاحات القانونية في مجال العنف ضد المرأة. وبعد قرار المحكمة العليا في قضية ريسما ثابا ضد حكومة نيبال لعام ٢٠٠٤، تم إدماج بعض الأحكام التشريعية الهامة في القانون العام رقم 10B في الفصل المتعلق بالآداب من القانون العام لحظر اتهام أي شخص بالشعوذة، أو نفيه أو حرمانه من الإقامة أو الأنشطة الاجتماعية بالاستناد إلى هذا الاتهام، أو فرض أي من ضروب المعاملة اللاإنسانية أو المهينة أو التعذيب على أي شخص بأي ذريعة. ويعاقب على هذا العمل المحظور بالسجن لمدة تتراوح من ثلاثة أشهر إلى سنتين أو بغرامة تتراوح من ٥ آلاف إلى ٢٥ ألف روبية أو بكلتا العقوبتين. وعلاوة على ذلك، يجرم قانون العقوبات المقترح مثل هذا العمل أيضا.

وبالمثل، تنص المادة ٥ من هذا الفصل على أن أي موظف حكومي يرتكب الجماع أو يرتب الجماع لأي شخص آخر مع امرأة مسجونة أو محتجزة، أو أي طبيب أو موظف صحي يرتكب الجماع مع أي امرأة جاءت للاستفادة من الخدمة الطبية أثناء تقديم الخدمات الطبية، أو أي وصي أو راع يرتكب الجماع مع امرأة تحت وصايته أو رعايته، أو أي مسؤول أو موظف في أي منظمة، تقيم فيها امرأة تعاني من مرض عقلي أو جسدي لغرض العلاج أو التأهيل، يرتكب الجماع مع امرأة من هذا القبيل، يعاقب بالسجن لمدة تتراوح من عام واحد إلى ثلاثة أعوام. وإذا كان هذا الفعل يشكل جريمة بموجب هذا القانون أو أي قانون نافذ آخر، تضاف العقوبة المفروضة بموجبه إلى هذه العقوبة. ونظرا لأن القضايا من هذا النوع تعتبر من قضايا الحق العام، تقوم الشرطة بالتحقيق فيها ويقوم المدعي العام بإقامة الدعوى نيابة عن الضحايا.

١٠ - مضمون قانون العنف العائلي

صدر قانون العنف العائلي (الجريمة والعقوبة) لعام ٢٠٠٩ لوضع حد للعنف العائلي. وهو ينص على احترام حق كل شخص في أن يعيش حياة آمنة وكريمة، وعلى معاقبة العنف الذي يحدث داخل الأسرة أو يتصل عرضا بالأسرة، وحماية ضحايا العنف العائلي وتوفير العدالة لهم.

ويعرف العنف العائلي بأنه التعذيب البدني والعقلي والجنسي والاقتصادي الذي يفرضه أي شخص على شخص آخر ترتبطه به علاقة عائلية[٣]، بما في ذلك أي عمل آخر من الإيذاء والتسبب في ضرر عاطفي. ويعرف التعذيب الجسدي بأنه أي أذى أو ضرر أو ألم جسدي، أو أي عمل آخر يتصل بذلك، ما عدا بتر أحد الأطراف. ويشمل التعذيب النفسي التهديد بالتعذيب الجسدي، والسلوك المرعب وسوء المعاملة والتهمة الباطلة، والطرد من المترل، وأي عمل يرجح أن يترتب عليه ضرر عقلي، والتمييز على أساس الأفكار أو الثقافة أو الدين أو العادات. ويعرف التعذيب الجنسي بأنه سوء السلوك الجنسي، والإذلال والأذى في احترام الذات وأي عمل يقوض الصحة الجنسية الآمنة. وبالمثل، يشمل التعذيب الاقتصادي الحرمان من التمتع بالممتلكات الشخصية أو المشتركة أو من الحصول على العمالة أو الموارد الاقتصادية أو التمتع بها.

ويتمتع أي شخص يعلم بأن العنف العائلي قد ارتكب أو يجري ارتكابه أو على وشك أن يرتكب، بالصفة التي تؤهله لتقديم شكوى في غضون ٩٠ يوما من ارتكاب هذا الفعل. ويجوز للمجني عليه، باختياره، أن يتقدم بهذه الشكوى إلى مكتب الشرطة أو اللجنة الوطنية للمرأة أو أي هيئة أو محكمة محلية.

---

(٣) تشمل العلاقة المترلية/الأسرية العلاقة بين اثنين أو أكثر من الأشخاص الذين يعيشون معا في مترل مشترك وتربطهم علاقة لائقة عن طريق الزواج والتبني.

وتفرض كل من عقوبة الغرامة والسجن، جنبا إلى جنب مع التعويض، لفرض الامتثال لهذا القانون. ويعاقب مرتكب العنف العائلي بغرامة تتراوح من ثلاثة آلاف إلى خمسة وعشرين ألف روبية أو بالسجن لمدة ستة أشهر أو بكلتا العقوبتين. ويعاقب الشروع في ارتكاب الجريمة أو التحريض على ارتكابها بنصف عقوبة الفاعل الأصلي. ويعاقب الجاني الذي يشغل وظيفة عامة بعقوبة إضافية قدرها عشرة في المائة من العقوبة الأصلية.

وعلاوة على ذلك، يجوز للمحكمة، استنادا إلى طبيعة العمل من أعمال العنف، والألم الذي عاناه المجني عليه، ووضعه الاقتصادي والاجتماعي، أن تجبر الجاني على دفع تعويض مناسب للمجني عليه. وبالمثل، فإن الجاني يتحمل أيضا النفقات الطبية للمجني عليه لمعالجة الأضرار. وإذا كان الجاني معوزا، يتحمل مركز الخدمات الذي أنشأته حكومة نيبال مثل هذه النفقات. وتخضع حالات العنف العائلي للمصالحة باختيار المجني عليهم[٤].

١١ - الاستراتيجية الشاملة لمكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة

تم اتخاذ تدابير متنوعة لمكافحة العنف ضد المرأة بأي شكل من الأشكال. وتم الشروع في تنفيذ برنامج خاص للاحتفال بعام ٢٠١٠ كسنة لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس. وقد اعتمدت حكومة نيبال في عام ٢٠١٠، خطة العمل الوطنية بشأن العنف القائم على نوع الجنس. وتتضمن خطة العمل أحكاما مفصلة عن الجانب الصحي للاستجابة للعنف القائم على نوع الجنس، وتقر بأن من اللازم بذل جهود متضافرة بشأن مختلف الأبعاد كالصحة والتعليم والحقوق القانونية والحماية والأمن للتصدي للعنف القائم على نوع الجنس. ووضعت الخطة ١٩ هدفا[٥] وتم تحقيق مجموعة من الانجازات في إطار هذا البرنامج الخاص[٦].

---

(٤) بموجب البند الفرعي (٨)، إذا تبين لضابط الشرطة أو الهيئة المحلية لدى تسجيل الإفادات التي أدلى بها مرتكب الجريمة أي سبب للاعتقاد بارتكاب عمل من أعمال العنف العائلي، يجوز للضابط أو الهيئة، بموافقة المجني عليه، خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسجيل الشكوى، أن يقوم بتنفيذ المصالحة/الوساطة بين الطرفين. وبموجب البند الفرعي (٩)، يجوز أن يتلقى المجني عليه المساعدة من طبيب نفساني موثوق أو أخصائي اجتماعي أو ناشط اجتماعي، أو أحد أفراد الأسرة أثناء إجراء المصالحة عملا بالبند الفرعي (٨). ويتعين في سياق هذه المصالحة، أن تراعى الآثار النفسية والاجتماعية على المجني عليه، فضلا عن حقه في الخصوصية.

(٥) هي: صياغة القوانين والسياسات والإطار المؤسسي لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس واستعراضها وتنقيحها، وتعزيز صوت المتضررين من العنف القائم على نوع الجنس للمطالبة بالعدالة؛ وبناء قدرات مقدمي الخدمات على تنفيذ القوانين بطريقة تراعي الاعتبارات الجنسانية؛ وإنشاء إدارة فعالة لتقديم الشكاوى والاستجابة لها ورصد آليات الشكاوى بشأن العنف القائم على نوع الجنس؛ وتعزيز/إنشاء وتشغيل مراكز خدمة مجتمعية حيثما كان ذلك ضروريا في جميع المقاطعات لحماية ضحايا العنف القائم على نوع الجنس؛ وتعبئة الموارد المتكررة وإضفاء الطابع المؤسسي عليها والتصدي للعنف القائم على نوع الجنس على صعيد المقاطعات وما دونها؛ وإنشاء وتعزيز خدمات الرعاية الصحية لحالات العنف القائم على

وتم إنشاء وحدة مركزية لإدارة الشكاوى في مكتب رئيس الوزراء ومجلس الوزراء، بحيث يمكن اتخاذ إجراءات فورية في الحالات التي لا تستجيب فيها الوكالات المعنية. وتم في الآونة الأخيرة اعتماد وإنفاذ لائحة صندوق منع العنف القائم على نوع الجنس لعام ٢٠١٠. وقد بدأ الصندوق بمبلغ ٠٠٠ ٩٩٢ ١٠ روبية كتمويل أولي. والآن، يمكن استخدام هذا الصندوق للإنقاذ الفوري لضحايا العنف القائم على نوع الجنس، وتزويدهم بالمعونة القانونية والعلاج النفسي وخدمات الاستشارة النفسية، وإعادة تأهيلهم.

نوع الجنس في جميع المرافق الصحية الحكومية؛ وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني وإنشاء عمليات تنفيذ فعالة لمعالجة العنف القائم على نوع الجنس، وبناء قدرات مقدمي الخدمات الصحية؛ ووضع مدونة لقواعد السلوك على جميع المستويات وضمان تنفيذها؛ وشن حملات توعية على سائر الأصعدة من المستوى المحلي إلى الوطني بشأن المساواة بين الجنسين وعدم التسامح مع العنف؛ والعمل مع الرجال والفتيان لمنع العنف ضد النساء والفتيات، وإنشاء نظام للبيانات والأدلة المفصلة عن العنف القائم على نوع الجنس؛ وتنفيذ برامج خاصة في المدارس لوضع حد للعنف القائم على أساس نوع الجنس، وتعزيز القدرات الجماعية للنساء والفتيات على مقاومة العنف؛ وتعزيز الوضع الاقتصادي للنساء، ولا سيما اللاتي يواجهن خطر العنف القائم على نوع الجنس؛ وتشكيل لجنة للإعداد ''لسنة مكافحة العنف القائم على نوع الجنس'' وتنسيقها؛ ووضع البرنامج السنوي للاحتفال بها، ورصد تنفيذها، في عام ٢٠١٠.

(٦) من أجل إطلاع الجمهور على قانون العنف العائلي، وضعت مختلف الوزارات مواد مرجعية (ملصقات، وتقاويم ومنشورات)، وعقدت حلقات عمل وندوات تفاعلية بشأن العنف العائلي، بالتعاون كذلك مع مختلف المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام والشركاء في التنمية وبدعم منهم. وتم إنشاء وحدة لإدارة شكاوى العنف القائم على نوع الجنس في مكتب رئيس الوزراء ومجلس الوزراء لتسهيل التسوية السريعة للشكاوى. وتم إنشاء ما مجموعه ٤٢٧ لجنة شبه قانونية في ٨٢ من لجان تنمية القرى في ٢٣ مقاطعة، وهي تعمل على مستوى القواعد الشعبية. وتم إنشاء ما مجموعه ١١٠ خلية معنية بالمرأة والطفل في أقسام الشرطة وتعبئتها. وتم إنشاء ٦ مراكز للموارد في خمس مقاطعات. وتم إنشاء مكاتب لمعالجة الشكاوى المتعلقة بالعنف القائم على نوع الجنس في ٤٣ لجنة لتنمية المقاطعات. وفي إطار إنشاء الخدمات المجتمعية وخدمات التوعية لحماية الناجين/ضحايا العنف القائم على نوع الجنس، تم إنشاء مراكز خدمة في ١٥ مقاطعة. وتم إنشاء مراكز لإعادة التأهيل في ثماني مقاطعات لإعادة تأهيل الضحايا والمتضررين من جراء الاتجار بالأشخاص. ومن أجل توفير خدمات الرعاية الصحية لحالات العنف القائم على نوع الجنس، تتجه النية إلى إنشاء مركز متكامل للتصدي للأزمات في المستشفيات المحلية من أجل العنف القائم على نوع الجنس. ويجري تطبيق البروتوكولات المتعلقة بالصحة الإنجابية. ومن أجل معالجة قضايا العنف القائم على نوع الجنس، واصلت حكومة نيبال سياسة تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، من خلال تعبئة شبكات متعددة الثقافات من مختلف الفئات الاجتماعية (على سبيل المثال المسلمون، والمنبوذون، وجماعات الجانيجاتي على مستوى المجتمع المحلي، ومجموعات المستعملين). ويجري جمع بيانات مفصلة وموثوقة وقابلة للمقارنة عن العنف ضد النساء والفتيات، والاتجار بهن، والممارسات التقليدية الضارة، والتحرش الجنسي في مكان العمل والمدارس. ومن أجل توفير الدعم للعملية الاقتصادية والاجتماعية للنساء والفتيات المعرضات لخطر العنف القائم على نوع الجنس، تعمل الاتحادات النسائية والجماعات النسائية بنشاط. وقدم التدريب على المهارات الحياتية لعدد من الفتيات المراهقات يبلغ ١٣١ ٢ فتاة. وتقدم المشورة والمعلومات للمراهقات في ٧٢ مقاطعة من خلال موظفي تنمية المرأة.

١٢ - تعريف الاغتصاب

تم تعديل الفصل المتعلق بالاغتصاب من القانون العام، لتوسيع تعريف الاغتصاب ليشمل تجريم الاغتصاب الزوجي، وإلغاء الحكم التمييزي فيما يتعلق باغتصاب مومس. وبموجب المادة ١ من هذا الفصل، تعتبر ممارسة الجماع مع امرأة بدون رضاها أو مع فتاة دون سن السادسة عشرة برضاها أو من دون رضاها، بمثابة جريمة اغتصاب. وتجدر الإشارة إلى أن الموافقة تعتبر باطلة إذا تم الحصول عليها عن طريق الخوف أو الإكراه، أو النفوذ غير المشروع، أو الكذب أو استخدام القوة أو الاختطاف أو الاحتجاز كرهينة. وبالمثل، يعتبر اللواط (نوع من الاتصال الجنسي غير الطبيعي) مع قاصر بمثابة اغتصاب.

وهناك مشروع قانون لتعديل بعض القوانين في نيبال لتحقيق المساواة بين الجنسين لعام ٢٠١١، قيد النظر في مجلس الوزراء، يقترح تمديد التقادم في حالة الاغتصاب، وتشديد العقوبة على الاغتصاب الزوجي.

١٣ - حالة مشروع قانون لجنة الحقيقة والمصالحة ومضمونه

مشروع قانون لجنة الحقيقة والمصالحة هو قيد النظر في البرلمان. ويهدف مشروع القانون إلى إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة للتحقيق في مزاعم ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان خلال النزاع المسلح، والتوصية بمحاكمة الجناة وتقديم تعويضات للضحايا. ويتضمن المشروع تعريفا واسع النطاق للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاغتصاب والانتهاكات الجنسية. وتعتبر لجنة الحقيقة والمصالحة آلية للعدالة الانتقالية، التي تم توخيها أيضا في اتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٦ وفي الدستور المؤقت.

ويرمي مشروع القانون إلى إنشاء لجنة مستقلة ومحايدة تتألف من سبعة أشخاص كحد أقصى، يتم تعيينهم بناء على توصية من لجنة من ثلاثة أعضاء برئاسة رئيس الجمعية التأسيسية.

وينص مشروع القانون على أنه يحق للجنة الحقيقة والمصالحة الشروع في التحقيقات من تلقاء نفسها أو بناء على شكوى من الضحايا أو من محاميهم. ويحق لها أن تتخذ الترتيبات اللازمة لحماية الشهود والأشخاص الذين يدلون بإفادتهم والضحايا وأسر الضحايا وغيرهم. ويحق لها أيضا أن تعقد جلسات استماع علنية لتقصي الحقيقة في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وباستثناء الجرائم الخطيرة مثل القتل العمد والتعذيب والاغتصاب والاختفاء والاختطاف، يجوز للجنة أن تقوم، بناء على طلب من الضحايا، بالتوسط والتوفيق في المنازعات.

ويعهد مشروع القانون إلى لجنة الحقيقة والمصالحة بمجموعة واسعة من صلاحيات تقديم التوصيات. ويحق لها أن توصي حكومة نيبال بإعادة ممتلكات الضحايا المصادرة، وتقديم التعويضات وإعادة بناء المباني. كما يحق لها أن توصي بمجانية التعليم والمرافق الصحية والتدريب المهني ومرافق القروض وخدمات التوظيف للضحايا. كما يحق للجنة الحقيقة والمصالحة، إذا كان الجناة من الموظفين العموميين، أن توصي بفصلهم من الخدمة.

تمثيل المرأة في لجنة الحقيقة والمصالحة

يكفل مشروع القانون تمثيل المرأة في لجنة الحقيقة والمصالحة. ومن أصل سبعة أعضاء في لجنة الحقيقة والمصالحة، يجب أن لا يقل عدد النساء في اللجنة عن اثنتين. ومن المهم، وفقا لمشروع القانون، أنه يتعين تشكيل لجنة من ثلاثة أعضاء من أجل تقديم التوصيات بشأن تعيين أعضاء لجنة الحقيقة والمصالحة. ويتعين أن تشمل هذه اللجنة عضوا من بين الناشطين في مجال حقوق الإنسان، أو الخبراء القانونيين، أو علماء النفس، أو النشطاء في مجال حقوق المرأة أو المشاركين في عملية السلام.

١٤ - أثر النزاع على النساء والفتيات

قامت وزارة السلام والإعمار بدعم المبادرات الرامية إلى الإدارة البناءة للنزاع، وتعزيز مشاركة جميع دوائر المجتمع في عملية السلام، وحشد الدعم الدولي للحفاظ على عملية السلام وكفالة العدالة الانتقالية لضحايا النزاع. وقامت وزارة السلام والإعمار بإعادة بناء ١ ٤١١ هيكلا من الهياكل الأساسية التي تضررت جراء النزاع وعددها ٥٦٠ ٥، وتقديم مساعدة مالية لأسر ١٤ ٠٦٤ من المتوفين، من أصل ١٦ ٧٢٩ من المتوفين، ووزعت الإغاثة على ٢٥ ٠٠٠ من أصل ٧٨ ٦٨٩ من النازحين، وعلى ١ ١٧٩ من أصل ١ ٣٢٧ من أسر الأشخاص المختفين، وبدل إعاشة للأشخاص الذين أصيبوا أثناء الحركة الشعبية وعددهم ٢٣ شخصا. وعملا بقرار حكومة نيبال بتقديم الإغاثة إلى عائلات الذين لقوا حتفهم في سياق النزاع المسلح، قامت وزارة السلام والإعمار بتقديم مبلغ ١٠٠ ألف روبية نيبالية عن كل من الأشخاص الذين قضوا نحبهم.

وتبذل الجهود حاليا لإجراء دراسة شاملة لتقييم آثار النزاع على النساء والفتيات. وبالمثل، يجري تنفيذ مجموعة من البرامج العادية التي تستهدف النساء والفتيات. وتشمل هذه البرامج تقديم الدعم المالي لأسر المتوفين في النزاع، والمنح الدراسية لأبناء المتوفين، والدعم المالي مقابل فقدان الممتلكات الشخصية أثناء النزاع، والدعم المالي لأسر الأشخاص المخطوفين، وللمعوقين والنازحين والأرامل نتيجة للنزاع، وبدل إعاشة لأسر المتوفين وللجرحى.

التعويضات الممنوحة لضحايا النزاع

الرقم	البرنامج	المقدار الكلي	عدد المستفيدين	المبلغ الإجمالي الممنوح (حتى ١٥ تموز/يوليه ٢٠٢٠) بالروبيات النيبالية
١	تقديم الدعم المالي لأسر المتوفين	١٦ ٧١٩	١٤ ٠٦٤	١ ٤٠ ٦٤ ٠٠ ٠٠٠
٢	تقديم الإغاثة لأسر المختفين	١ ٣٢٧	١ ١٧٩	١١ ٧٩ ٠٠ ٠٠٠
٣	تقديم الدعم المالي للمعوقين بسبب النزاع	٤ ٣٠٥	١ ٢٩٧	٧ ٣١ ٤٤ ٠٠٠
٤	تقديم الدعم المالي لأسر المخطوفين	١ ٢١٩	٢٢١	٥٥ ٢٥ ٠٠٠
٥	تقديم بدل إعاشة لأسر المتوفين	٢٦	٢٦	٢٧ ٢١ ٠٠٠
٦	تقديم بدل إعاشة للجرحى	٢٣	٢٣	
٧	تقديم منح دراسية للجرحى ولأبنائهم	٣٠	٣٠	
٨	تقديم الدعم المالي للأرامل	٩ ٠٠٠	٣ ٦٦٨	٩ ١٧ ٠٠ ٠٠٠
٩	تقديم الدعم المالي لقاء فقد الممتلكات الشخصية أثناء النزاع	١١ ٧٧٥	٤ ٢٣٨	٧ ٢٣ ٧٦ ٧٥٩
١٠	تقديم الإغاثة للنازحين وأسرهم ومساعدة لتأهيلهم	٧٨ ٦٨٩	٢٥ ٠٠٠	٣٤ ٠٠ ٠٠ ٠٠٠

خامسا – الاتجار بالأشخاص واستغلال البغاء

١٥ – المعلومات المتعلقة بعدد النساء والفتيات الصغيرات اللاتي يمارسن البغاء

بما أن الدعارة هي نشاط غير قانوني، يقال بأنه تتم ممارستها سرا. وبالتالي، فإنه لا تتوفر عنها بيانات دقيقة. ومع ذلك، تشير معلومات الشرطة، إلى أن بعض مطاعم الرقص والحانات وصالات التدليك تستخدم كمكان للدعارة. وهذه الأماكن موضوعة حاليا تحت المراقبة الصارمة والرصد.

القوانين والتدابير المتخذة لمنع استغلال البغاء والمعاقبة عليه

ينص القانون العام، في الفصل المتعلق بنية ممارسة الجنس، على أنه إذا أقدم شخص على إغواء امرأة على ممارسة الجماع غير المشروع مع نفسه أو مع أي شخص آخر أو قام بالاتصالات والإدارة لأغراض البغاء، يعاقب بالسجن لمدة تتراوح من ستة أشهر إلى سنتين أو بغرامة تتراوح من خمسمائة روبية إلى ستة آلاف روبية أو بكلتا العقوبتين.

وقانون (مكافحة) الاتجار بالبشر ونقلهم لعام ٢٠٠٧ هو قانون محدد يرمي أيضا لمنع ومعاقبة استغلال البغاء. ويعرف الاتجار بالبشر ليشمل أي فعل لاستخدام شخص ما في

البغاء، لقاء فائدة أو دون أية فائدة. وأي شخص يشارك في نقل أي إنسان يكون عرضة للعقاب. وأي مجرم ضالع في الاتجار بالبشر لأغراض البغاء داخل البلد أو خارجه يكون عرضة للعقاب بالغرامة والسجن لمدة تتراوح من عشر سنوات إلى عشرين سنة. وإذا كانت الضحية من الأطفال، تكون العقوبة أشد. وتخضع الممتلكات المنقولة أو غير المنقولة المكتسبة نتيجة لجريمة البغاء للمصادرة.

وينص القانون على إلزام حكومة نيبال بالعمل على إنقاذ مواطني نيبال الذين يتجر بهم في البلدان الأجنبية، وإنشاء مراكز التأهيل اللازمة، وتقديم الدعم الاقتصادي، وتوفير العلاج الطبي وإسداء المشورة والتأهيل الاجتماعي، والوفاق الأسري، والتدريب على المهارات، وتوفير فرص العمل، ومراقبة مراكز إعادة التأهيل. وسيجري إنشاء صندوق لإعادة التأهيل من أجل تشغيل مراكز التأهيل.

وقامت حكومة نيبال بتشكيل لجان معنية بمكافحة الاتجار في جميع المقاطعات التي يبلغ عددها ٧٥ مقاطعة تشمل تمثيلا من القطاعات الحكومية وغير الحكومية على حد سواء من أجل التنفيذ الفعال لهذا التشريع.

وعلاوة على ذلك، تعتبر الإدارة المحلية، وفقا لقانون الجرائم العامة والمعاقبة عليها، مسؤولة أيضا عن منع أنشطة كالدعارة، ومعاقبة المسؤولين عن مثل هذه الأنشطة.

إعادة تأهيل النساء الراغبات في ترك الدعارة ودعم إعادة إدماجهن في المجتمع

شرعت حكومة نيبال في تنفيذ مختلف البرامج لدعم النساء الراغبات في ترك البغاء. وتشمل هذه البرامج توفير التدريب على تنمية المهارات والمشورة النفسية والاجتماعية، وتقديم قروض لتنفيذ مشاريع الدواجن والماعز والأبقار والزراعة من خلال المصرف الزراعي ومرافق التمويل/القروض الصغيرة، وغيرها من البرامج التي شرع في تنفيذها لدعم مختلف المنظمات غير الحكومية وشركاء التنمية.

١٦ - نظام جمع البيانات المتعلقة بالاتجار

تحاول حكومة نيبال وضع نظام لجمع البيانات بطريقة جديرة بالثقة. وحتى الآن، تعتبر الحالات التي يبلغ عنها في كل قسم من أقسام الشرطة المصدر الرئيسي للمعلومات. ومع ذلك، تستخدم المعلومات التي ترد من مصادر أخرى كوسائل الإعلام كمرجع. وبالنظر إلى القيود التي تعترض الحصول على بيانات موثوق بها، فقد وضعت استبيانات مفيدة ستطبق خلال تعداد عام ٢٠١١، لتتبع أسباب خروج النساء من البيت. وهذا ما سيعطي معلومات أولية عن الفتيات والنساء المتجر بهن.

وقد شرعت رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي منذ السنوات الثلاث الماضية، بوضع نظام لقاعدة معلومات للشؤون الجنسانية في المنطقة. وقد قررت البلدان الأعضاء وضع قاعدة معلومات للشؤون الجنسانية في ثلاثة مجالات مواضيعية. ويتمثل أحد هذه المجالات في المعلومات المتعلقة بالاتجار. وتعتبر وزارة شؤون المرأة والطفل والرفاه الاجتماعي بمثابة وكالة التنسيق لهذا الغرض في نيبال. وهناك لجنة استشارية تتألف من ممثلين عن اللجنة الوطنية للتخطيط والمكتب المركزي للإحصاء ووزارة التعليم ووزارة الزراعة ووزارة العمل وإدارة النقل ووزارة الصناعة ووزارة الصحة. وهناك لجنة عمل مكونة من أعضاء من اللجنة الوطنية للتخطيط والمكتب المركزي للإحصاء ووزارة شؤون المرأة والطفل والرفاه الاجتماعي، تعمل في إطار اللجنة الاستشارية على إدارة البيانات المتاحة، وإجراء البحوث اللازمة والتحقق من صحة البيانات. وتم تطوير مؤشرات ونماذج أساسية على صعيد رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. كما تم الشروع في وضع البرمجيات اللازمة لتبادل البيانات. ويجري العمل على جمع المعلومات وتبادلها.

١٧ - الأحكام المتعلقة بتقديم المساعدة للضحايا والتعويض عليهم وحماية الضحايا والشهود

عند قيام الضحايا بأنفسهم بإبلاغ الشرطة بالقضايا، ينبغي أن تقوم الشرطة بإحالة الضحايا إلى أقرب محكمة محلية لتثبيت الإفادات في أقرب وقت ممكن. ويتعين على محكمة المقاطعة، حتى ولو لم تكن صاحبة الاختصاص في هذه القضية، تثبيت إفادات الضحايا. وكان لهذا الحكم دور فعال في الحد من الميل لتغيير إفادات الضحايا بسبب مختلف الضغوط والتهديدات. وتعتبر هذه الإفادات التي يعتمدها الضحايا، بمثابة دليل، حتى ولو لم يمثل الضحايا أمام المحكمة أثناء الإجراءات اللاحقة. كما يجري تعزيز المساعدة القانونية أثناء مرحلة المحاكمة من إجراءات المحكمة. وبتطبيق نظام جديد، يسمح هذا التشريع للضحايا بالاستعانة بمحامين إضافيين لتمثيلهم أثناء إجراءات المحكمة. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن التشريع حكما بتوفير مترجم/مترجم شفوي في الحالة التي يكون فيها الضحية لا يفهم اللغة التي تستخدمها المحكمة أو أي مكتب آخر يتولى معالجة القضية.

وعلاوة على ذلك، كما نوقش أعلاه، فإن التشريع يلزم الحكومة بتنفيذ مجموعة من التدابير بما فيها تلك المتعلقة بإعادة التأهيل والتعويض والإدماج الاجتماعي للضحايا. وبناء على ذلك، قامت حكومة نيبال بإنشاء مراكز إعادة التأهيل اللازمة لتوفير العلاج الجسدي والعقلي، وإعادة التأهيل الاجتماعي وحل المشكلات العائلية. ويمكن لأي منظمة أن تحصل على إذن بإنشاء وتشغيل مركز لإعادة التأهيل لعلاج الضحايا وإعادة تأهيلهم ومصالحتهم مع أسرهم، على أن يكون خاضعا لمراقبة حكومة نيبال بشكل منتظم وفعال. ويقوم المركز

بإدارة خدمات العلاج الطبي وإسداء المشورة للضحايا. ويحظر التشريع إشراك الضحايا في أي عمل في المركز ضد رغبتهم. كما قامت حكومة نيبال بإنشاء صندوق لإعادة التأهيل لتشغيل مراكز إعادة التأهيل. وتتألف موارد الصندوق من المبالغ التي تقدمها الحكومة، والمنظمات الوطنية والدولية والأفراد ونصف المبالغ التي يتم الحصول عليها من الجناة كغرامة.

وتم إنشاء لجنة وطنية ولجان في المقاطعات لتنسيق أنشطة الهيئات الحكومية وغيرها من المنظمات غير الحكومية التي تعمل على إعادة تأهيل الضحايا ومكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص. وفيما يتعلق بحماية سمعة المجني عليه، يحظر نشر أو إذاعة الاسم الحقيقي للمجني عليه أو صورته أو أي معلومات عنه بدون موافقته.

التعويض

فيما يتعلق بالتعويض، يحق للمحكمة أن تصدر الأوامر المناسبة لتقديم تعويضات للضحايا، على ألا تقل عن نصف الغرامة المفروضة على الجاني كعقوبة. ومع ذلك، إذا توفي المجني عليه قبل أن يحصل على التعويض، يحق لأبنائه الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاما الحصول على التعويض. وإذا لم يكن للمجني عليه أي طفل، يحق لأبويه المعالين الحصول على هذا التعويض.

حماية الشهود

يمكن الشروع في قضية الاتجار بالبشر بناء على بلاغ مقدم من أي شخص. وإذا طلب هذا الشخص عدم الكشف عن اسمه، يتوجب على مركز الشرطة الذي يتلقى البلاغ الحفاظ على سريته.

وإذا قام أي شخص بالإبلاغ عن الجاني وألقي عليه القبض بناء على هذا البلاغ، يحصل المخبر على عشرة في المائة من الغرامة التي تفرض على الجاني كعقوبة،كحافز. ويتعين إبقاء اسم وعنوان المخبر سرا. كما ينص قانون مكافحة الاتجار بالبشر على ضمان أمن الشهود عندما يدعون للإدلاء بشهاداتهم. ويمكن أن يطلب الشاهد توفير الأمن أثناء سفره لحضور إجراءات القضية في المحكمة. ويمكن إبقاء الشاهد تحت حماية الشرطة أو في مركز لإعادة التأهيل.

عدد القضايا المرفوعة إلى المحاكم بموجب التشريع الجديد، والنتائج التي أسفرت عنها

في فترات السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧، و ٢٠٠٧/٢٠٠٨، و ٢٠٠٨/٢٠٠٩ و ٢٠٠٩/٢٠١٠، قدم إلى محاكم المقاطعات ما مجموعه ١١٩، و ١٢٠ و ١١٠ و ١٥٢

قضية على التوالي بتهمة الاتجار بالبشر. وتشير التقارير السنوية لمكتب المدعي العام في نيبال، إلى أن معدل الإدانة في قضايا الاتجار بالبشر بلغ ٧٠,٢٧ في المائة و ٥٩,٤٥ في المائة، و ٥٩,٤٢ في المائة من أصل ١١١، و ٧٤ و ١٣٨، و ١١٩ قضية تم البت فيها خلال الفترة المذكورة.

١٨ - الادعاء بوجود علاقة بين المتاجرين وبعض المسؤولين الحكوميين

في هذا الصدد، لم تتمكن حكومة نيبال بعد من الحصول على تقرير سليم وصحيح. ونظرا لعدم ورود أي معلومات عن ضلوع أي مسؤول حكومي في الاتجار، فإن هذا الادعاء يفتقر إلى المصداقية ودون أي دليل مقبول.

الادعاء بأن مطاعم المقصورات وصالات التدليك في كاتمندو تسهل الاتجار وأن كبار ضباط الشرطة والجيش يشاركون في ملكيتها

تنص الفصول المتعلقة بقواعد السلوك من قانون ولوائح الجيش وقانون ولوائح الشرطة وقانون ولوائح الخدمة المدنية على منع قيام الأفراد التابعين لتلك المؤسسات وأفراد أسرهم بتأسيس شركة أو مؤسسة والمشاركة في الأنشطة التجارية الهادفة للربح منعا باتا. وإذا تبين أن أي شخص ضالع في مثل هذا النشاط، يكون عرضة ليس لاتخاذ إجراء من إدارته فحسب، بل وطرده أيضا من منصبه. ولم تعثر حكومة نيبال على أي دليل موثوق عن ضلوع أي مسؤول محدد في مثل هذه الأعمال.

وتعتبر سيادة القانون المبدأ الذي يسترشد به في الدستور المؤقت. وليس هناك أي شخص في مأمن من العقاب بموجب قانون (مكافحة) الاتجار بالبشر ونقلهم لعام ٢٠٠٧. وتنص الفقرة (٣) من المادة ١٥ من القانون على أنه إذا كان الشخص الذي يرتكب عملا يعتبر جريمة بموجب هذا القانون يشغل وظيفة عامة، فإن هذا الشخص يكون عرضة لعقوبة إضافية بنسبة ٢٥ في المائة من العقوبة الأصلية. وبالمثل، تنص الفقرة الفرعية (ح) من الفقرة (١) من المادة ١٥ من القانون على فرض نصف العقوبة على من يشارك في التحريض أو التآمر على ارتكاب جريمة الاتجار بالبشر ونقلهم أو الشروع في ارتكابها.

وقد أصدرت اللجنة الدائمة دليلا يهدف إلى حماية مصالح العمال، ولا سيما الفتيات/النساء العاملات في مطاعم الرقص وحانات المقصورات وصالات التدليك. وقد حدد هذا الدليل، الذي يظل ساريا حتى صدور تشريع نافذ، مدونة لقواعد السلوك التي يتوجب على أصحاب الأعمال والزبائن والموظفين اتباعها. وتم وفقا للدليل، تشكيل لجنة من

ثلاثة أعضاء برئاسة كبير موظفي المقاطعة. وتعتبر اللجنة مسؤولة عن رصد وتيسير تنفيذ الدليل في المقاطعة المعنية.

سادسا – المشاركة في الحياة السياسية والعامة والتمثيل على الصعيد الدولي

١٩ – التدابير المتخذة للقضاء على القوالب النمطية والمواقف الأبوية لتحقيق مشاركة المرأة الكاملة في الحياة العامة على قدم المساواة

اتخذت حكومة نيبال نهجا متعدد الأبعاد للقضاء على القوالب النمطية والمواقف الأبوية من أجل تحقيق مشاركة المرأة الكاملة في الحياة العامة على قدم المساواة. وتشمل المبادرات الرئيسية المتخذة للقضاء على الصور النمطية والمواقف الأبوية ما يلي:

مبادرات السياسات العامة: بدأت حكومة نيبال في تنفيذ سياسات تؤثر على تغيير المواقف من خلال تغيير السياسة العامة من نهج قائم على الرعاية إلى نهج قائم على أساس الحقوق. ويجري إدماج حقوق المرأة كحق أساسي في الدستور المؤقت. ويتواصل إدخال تعديلات على القوانين الحالية لضمان المساواة بين الجنسين. وبالمثل، يكفل حفظ الحصص أو العمل الإيجابي للمرأة في الهيئات المحلية وانتخاب الجمعية التأسيسية، والخدمة المدنية والمجالات العامة الأخرى. ويعد التعليم العنصر الرئيسي لمعالجة هذه المسألة وقد اتخذت وزارة التعليم مختلف التدابير لزيادة معدل معرفة القراءة والكتابة للمرأة ومشاركتها في التعليم العالي من الناحيتين الكمية والنوعية.

الترتيبات المؤسسية: تعتبر وحدة تنسيق الشؤون الجنسانية التابعة لشعبة التخطيط في كل وزارة، وإنشاء مكتب تنمية المرأة في جميع المقاطعات التي يبلغ عددها ٧٥ مقاطعة، وإنشاء اللجنة الوطنية للمرأة، ولجنة شؤون المرأة والطفل والرعاية الاجتماعية التابعة للجمعية التأسيسية، وتجمع المرأة في البرلمان، هي من بعض الترتيبات المؤسسية لتنفيذ وتطوير السياسات والبرامج المراعية للاعتبارات الجنسانية.

التوعية: انسجاما مع الدستور المؤقت، يتعين على الأحزاب السياسية تعديل النظام الأساسي لكل منها لجعلها مراعية للاعتبارات الجنسانية. وقد شرعت حكومة نيبال في تنفيذ برامج للتوعية وشجعت المنظمات غير الحكومية على المشاركة في حملات التوعية. وعلاوة على ذلك، تعتبر البرامج مثل حملة القضاء على العنف ضد المرأة لعام ٢٠١٠ بعض الأمثلة عن التدابير التي اتخذت. وتتضاءل هذه القوالب النمطية والموقف الأبوي تدريجيا يوما بعد يوم.

٢٠ - مشاركة المرأة في المنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية والقنصلية الرفيعة المستوى

يشارك عدد محدود من النساء النيباليات نسبيا في المنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية والقنصلية الرفيعة المستوى. ومنذ إدماج تدابير التمييز الإيجابي في الخدمة المدنية، تمكنت ١٩ امرأة مؤخرا من الانضمام إلى السلك الخارجي في مختلف المستويات، بما في ذلك الأمين المشترك. وتزداد عملية تعزيز مشاركة المرأة في المنظمات الدولية والبعثات القنصلية تدريجيا.

سابعا - التعليم

٢١ - البرامج التعليمية المتاحة للفتيات والنساء اللاتي تركن المدرسة قبل سن ترك الدراسة والتخرج

تركز الخطة الثلاثية المؤقتة على محو الأمية، وما بعد محو الأمية، والتعليم الموجه نحو إدرار الدخل والتعليم غير النظامي المفيدة للعيش وترمي إلى القيام بحملة تركز على الفئات المستهدفة، ولا سيما النساء، والمنبوذين وطوائف الآديباسي والجاناجاتي والماديسي، والمعاقين والمتضررين من النزاع. وتتمثل سياسة العمل للخطة الثلاثية في دمج التعلم والإنجازات التي تم الحصول عليها بالطرق الرسمية وغير الرسمية مع التقييم البناء والإصلاحي ومنح الشهادات. وهناك نظام عام ومفتوح للتعليم التقني والمهني قيد الإعداد.

وتشمل البرامج الرئيسية للخطة الثلاثية برنامج ''توفير التعليم للجميع''، وبموجبه تم الشروع بمجموعة من البرامج الأدبية التي تركز على استهداف الجماعات والمناطق التي تشمل المجتمعات المحرومة والمنبوذين والشعوب الأصلية والنساء. وعلاوة على ذلك، يجري تنفيذ برامج غير رسمية ومدرة للدخل بعد تحديد احتياجاتها من أجل جعل الحملة فعالة اعتبارا من السنة الأولى من السنوات الثلاث للخطة. ومن البرامج الرئيسية الأخرى للخطة الثلاثية، برنامج التعليم المدرسي البديل، الذي يعتبر بديلا عن التعليم الرسمي لمن انقطعوا عن التعليم الرسمي في المدارس. وبعد وضع المؤشرات، سيتم الشروع في برامج مماثلة للانتقال من التعليم غير الرسمي إلى التعليم الرسمي.

ومن بين طالبات المرحلة الابتدائية، تم تقديم منح دراسية لنسبة ٥٠ في المائة (٦٣٨ ٧٦١ تلميذة) من المحرومين والفقراء. وبالمثل، تم تقديم منح دراسية لطالبات المرحلة الثانوية من خلال برنامج دعم التعليم الثانوي. وقدمت رواتب لطالبات المرحلة الابتدائية والمتوسطة والثانوية اللاتي ينتمين إلى المجتمعات المهمشة. وتقدم سنويا منح دراسية بمعدل ٤٠٠ روبية إلى ٨٦٨ ٢١٣ ١ طالبة وهو ما يمثل ٥٠ في المائة من مجموع الطالبات

من طائفة المنبوذين والقوميات، والمجتمعات المهمشة والمتخلفة اللاتي تم قيدهن في مستوى التعليم الأساسي بحلول منتصف آذار/مارس من السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠.

وزادت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين النساء الشابات بشكل ملحوظ من ٧٩ في المائة إلى ٩١,١ في المائة (بين الإناث في المناطق الحضرية اللاتي تتراوح أعمارهن من ١٥ إلى ٢٤ عاما) ومن ٥١,٣ في المائة إلى ٧٢,٨ في المائة (بين الإناث في المناطق الريفية اللاتي تتراوح أعمارهن من ١٥ إلى ٢٤ عاما). كما شرعت حكومة نيبال في تنفيذ السياسات واتخاذ التدابير الرامية إلى تحسين نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة بين النساء في المناطق الريفية[٧].

٢٢ - الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة في نيبال لعام ٢٠٠٨ والتفاوت بين الجنسين في القوى العاملة

منذ الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة للفترة ١٩٩٨/١٩٩٩، ظل العديد من المؤشرات ذات الصلة بالعمل مستقرا نسبيا، ولكن كانت هناك زيادة طفيفة في حصة النساء في سن الخامسة عشرة وما فوقها في العمل لقاء أجر في غير القطاع الزراعي (من ١٥,١ في المائة إلى ١٩,١ في المائة) وفي نسبة البطالة بين الشابات (التي زادت من ٢,١ في المائة إلى ٢,٩ في المائة للفئة العمرية من ١٥ إلى ٢٤ سنة).

وبلغت معدلات معرفة القراءة والكتابة من الذكور والإناث بالنسبة لمن تبلغ أعمارهم ٥ سنوات فما فوق، ٧٤,٧ في المائة و ٥٣,١ في المائة على التوالي. وتكشف الأرقام بين الجنسين عن أن عددا أكبر من الذكور البالغين (٨٧,٥ في المائة) ناشط حاليا بالمقارنة مع الإناث البالغات (٨٠,١ في المائة) في حين أن نسبة الفتيات الناشطات حاليا (٣٧,٨ في المائة) تفوق عدد الذكور (٣٠,٢ في المائة). والفرق بين معدلات النشاط للذكور والإناث هو أوسع في المناطق الحضرية (٧٦,٦ في المائة للرجال مقابل ٥٨,٥ في المائة للنساء) مما هو عليه في المناطق الريفية (٩٠ في المائة للرجال مقابل ٨٤,٢، في المائة للنساء).

(٧) وتهدف الخطة الثلاثية إلى جعل جميع المواطنين يعرفون القراءة والكتابة من خلال ضمان حصول الجميع على التعليم الجيد والموجه نحو توفير فرص العمل. وقد استهدفت الخطة تحقيق مؤشر المساواة بين الجنسين في مجال محو الأمية إلى ٠,٩. وبالمثل، فقد استهدفت جعل نسبة الطالبات في المرحلة الابتدائية ٥٠ في المائة. وقد وضعت استراتيجيات لجعل التعليم الأساسي مجانيا وميسرا وإلزاميا بصورة تدريجية. وسينفذ برنامج محو الأمية كحملة تركز على المرأة. ونظرا لأن المرأة في المناطق الريفية تواجه مشكلة مواصلة التعليم العالي، فإن الخطة الثلاثية تركز على مفهوم إنشاء مدرسة في كل قرية على الأقل. وبناء عليه، فإن الخطة الثلاثية تتضمن استراتيجيات ترمي إلى توفير ميسرين متنقلين لتشغيل برامج محو الأمية بطريقة خاصة لصالح المرأة.

ثامنا – العمالة

٢٣ – حالة المرأة في سوق العمل

يشير التقرير عن الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة في نيبال لعام ٢٠٠٨، إلى أن معدل البطالة بين الإناث الذي يبلغ ٢ في المائة كان أقل من معدل البطالة بين الذكور البالغ ٢,٢ في المائة. وبالمثل، يذكر التقرير أن معدل البطالة هو ٣,٥ في المائة للشباب و ٢,٩ في المائة للشابات. وتشير البيانات إلى أن عدد العاطلات عن العمل أقل من عدد العاطلين عن العمل.

ويشير التقرير أيضا إلى أنه من أصل مجموع العاملين وقدره ١١,٨ مليون حاليا، هناك عدد كبير من العاملين (٧,٥ ملايين أو ٦٤ في المائة) يعملون في زراعة الكفاف التي كانت تمثل ٦٧ في المائة في عام ١٩٩٨. ولا تزال المهن الابتدائية تشكل المجموعة المهنية الرئيسية الثانية التي يعمل فيها ١,٢ مليون شخص. ويبين التقرير أن هناك زيادة في العمالة في قطاعات ''الحرف والمهن ذات الصلة''. وتقدر الدراسة الاستقصائية أن عدد الأشخاص الذين يعملون في الأسر المعيشية خاصة، (معظمهم من النساء) قد انخفض بشكل حاد من ٢٨٩ ألف لمجرد ٣٣ ألف شخص.

ويحظر الدستور المؤقت التمييز في الأجور والضمان الاجتماعي بين الرجل والمرأة عن نفس العمل. واعتمدت حكومة نيبال سياسة العمل والعمالة في عام ٢٠٠٥. وهي مصممة لتوفير فرص العمل المنتج وغير التمييزي واللائق للمواطنين، من خلال بناء وإدارة سوق العمل. ومن أجل حماية حقوق المرأة العاملة، تطبق هذه السياسة عدة تدابير وتتضمن التزاما بالتنفيذ التدريجي للمعايير الدولية للمساواة بين الجنسين، وكفالة توفير أماكن للعمل ملائمة للمرأة، والرصد الجنساني، وتوليد فرص العمل للمرأة. وقامت حكومة نيبال أيضا بتطبيق تسهيلات ضريبية للمرأة لتعزيز تمكينها الاقتصادي من خلال تهيئة الفرص للادخار والاستثمار.

وينص قانون العمالة الخارجية لعام ٢٠٠٧، على أن لا يكون هناك أي تمييز بين الجنسين في العمالة الأجنبية ويحظر إرسال الفتيات والفتيان الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاما لهذه العمالة. ومن الأحكام الأخرى الهامة الداعمة للمساواة بين الجنسين في هذا القانون، القضاء على التمييز بين الجنسين حين تسهيل العمالة الأجنبية، وإلزام وكالة التوظيف بتوفير مرافق للموظفات وتوفير الحماية لهن، وتسديد رسوم التوجيه التي تدفعها المرأة من صندوق رعاية العمالة الأجنبية، وتعيين ملحق عمالي في البلدان المضيفة التي يعمل فيها أكثر من ١ ٠٠٠ عاملة نيبالية، وتوفير تأمين إلزامي على الحياة، يعادل ٥٠٠ ٠٠٠ روبية نيبالية،

ومراكز لرعاية الأطفال تعمل من خلال صندوق الرعاية الخارجية لأطفال النساء العاملات في الخارج.

٢٤ - التدابير المتخذة للتصدي للتحرش الجنسي في مكان العمل

قدمت حكومة نيبال بالفعل مشروع قانون إلى البرلمان بشأن حظر التحرش الجنسي في مكان العمل[٨]. وينظر البرلمان في مشروع القانون بنشاط.

٢٥ - التأكيد على أن المادة ١٣ (٤) من الدستور المؤقت لا تتفق مع اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٠

تنص المادة ١٣ (٤) من الدستور المؤقت على أن لا يكون هناك أي تمييز فيما يتعلق بالأجور والضمان الاجتماعي بين الرجل والمرأة عن نفس العمل. ويحظر قانون العمل لعام ١٩٩١ ولائحة العمل لعام ١٩٩٤ أي تمييز بين الذكور والإناث فيما يتعلق بالأجر عن نفس العمل. أما الفجوة القائمة، إن وجدت، بين الذكور والإناث في الأجر فليست قائمة على أساس نوع الجنس، وإنما على أساس اختلاف مستوى المهارة والمعرفة الذي يمتلكونه. وتسعى حكومة نيبال جاهدة لتوفير المهارات والمعارف للمرأة لضمان المساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية، وذلك لوضع حد للفجوة في الأجور.

تاسعا - الصحة

٢٦ - الدعم الصحي والمالي

فيما يتعلق بانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بلغ مجموع عدد الإصابات التي تم الإبلاغ عنها بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٠، بفيروس نقص المناعة البشرية ٩٤٥ ١٥ إصابة وبالإيدز ٤٠٣ ٢ إصابة في نيبال، وكانت نسبة ٣١ في المائة منها من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن من ١٥ إلى ٤٩ سنة. وما فتئت نيبال تتلقى المساعدة من الصندوق العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا. كما تعمل حكومة نيبال بالتعاون مع مختلف

(٨) وينظر في البرلمان في مشروع قانون حول ''التحرش الجنسي في مكان العمل''. وتم اعتماد لائحة ودليل بشأن العنف العائلي من أجل التنفيذ الفعال لقانون العنف العائلي (الجريمة والعقوبة). وقدم التعديل على قانون الاغتصاب. وتم اعتماد خطة عمل لتنفيذ قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥ و ١٨٢٠. وقامت وزارة الصناعة بتعديل جداول قانون الشركات من أجل اتخاذ تدابير ملائمة لمنع العنف القائم على نوع الجنس في مكان العمل. ونصت السياسة الصناعية لعام ٢٠١٠ على أحكام خاصة من أجل تعزيز روح المبادرة لدى المرأة.

المنظمات غير الحكومية والشركاء في التنمية ومنظمات الأمم المتحدة لمكافحة هذه المشكلة، بما في ذلك تقديم الدعم للنساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز[٩].

ويدرج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والصحة والحقوق الإنجابية في المناهج الدراسية (من الصف الثامن إلى العاشر). وتشمل هذه المناهج على وجه التحديد مفهوم منع الحمل، الأساليب والوسائل، ومفهوم الحقوق الإنجابية، وخدمات ومرافق الصحة الإنجابية.

٢٧ - المناهج الدراسية

يشكل تنقيح وتحديث المناهج والكتب المدرسية وغيرها من المواد التعليمية جزءا لا يتجزأ من البرامج المدرسية. ويشكل المراهقون أكثر من خمس (٢٣,٦ في المائة) من مجموع السكان في نيبال. ويجري إدراج قضايا المراهقة باعتبارها جزءا من المناهج المدرسية للصفوف من السادس إلى العاشر. وإلى جانب المناهج الدراسية، تم وضع أدلة ووحدات للتعلم الذاتي للمعلمين والمدربين والميسرين.

وقد اعتمدت وزارة الصحة والسكان أيضا بعض التدابير لمنع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل، التي تشمل الخدمة الشاملة لمنع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل، والعلاج المضاد للفيروسات العكوسة وتوفير الفحص للأطفال مجانا، وتوفير ٢١ موقعا لمنع انتقال عدوى الفيروس من الأم إلى الطفل لتقديم العلاج المضاد للفيروسات العكوسة للأطفال. وبلغ مجموع عدد الأشخاص الذين أبلغ عن إصابتهم والذين تلقوا العلاج المضاد للفيروسات العكوسة ٣ ٤٢٣ شخصا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أو نسبة ٢٢,٧ في المائة من الحالات المبلغ عنها. وهناك حاليا ٢٣ مركزا في ١٩ مقاطعة تقوم بتوفير العلاج المضاد للفيروسات العكوسة مجانا، ومن هذه المراكز، هناك مركزان يديرهما القطاع الخاص، ويتبع الباقي للخدمات الصحية الحكومية. وتم من أجل دعم توسيع نطاق العلاج المضاد للفيروسات العكوسة، إنشاء ١٣ موقعا لخدمات اختبار الخلايا من فئة CD4، أربعة منها مزودة بإمكانية فرز الخلايا بالتنشيط الضوئي المستحث. وتم تركيب جهاز لتحديد عبء انتشار الفيروس في المختبر الوطني للصحة العامة في كاتماندو لاستخدامه في طب الأطفال في البداية مع وجود خطط لتوسيع نطاق استخدامه في المستقبل.

(٩) على سبيل المثال: الرابطة الوطنية للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في نيبال، وهي شبكة تتمتع بالاستقلال الذاتي من الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٢٨ - أثر النزاع على صحة المرأة

أدى النزاع المسلح الذي استمر لمدة عقد إلى إحداث تأثير سلبي على حياة المرأة. ولا يزال يتعين إجراء دراسة كاملة لتقييم هذا الأثر.

٢٩ - المعلومات المتعلقة بخدمات الرعاية الصحية الوقائية

سرطان عنق الرحم هو السبب الرئيسي للوفاة بالسرطان بين النساء اللاتي تتراوح أعمارهن من ٢٠ إلى ٥٠ سنة في نيبال. ولا يزال الفحص الدقيق لحالات سرطان عنق الرحم في نيبال يمثل مشكلة رئيسية.

ويشكل هبوط الرحم أحد أسباب الاعتلال الرئيسي للصحة الإنجابية. وأجري فحص في أماكن عدة من نيبال يشير إلى أن حوالي ١٠ في المائة من النساء في سن الإنجاب يعانين من هذه المشكلة.

وتم اتخاذ مختلف المبادرات للحد من سوء التغذية وفقر الدم بين النساء. ونتيجة لإدراك العلاقة المباشرة بين بقاء الحديثي الولادة على قيد الحياة والحالة التغذوية للأم الحامل، تم اتخاذ مختلف التدابير لتحسين حصول النساء الريفيات على حبوب الحديد (وخاصة خلال الحمل). وتم تدريب المتطوعات في مجال الصحة المجتمعية على توزيع مكملات الحديد. وتم تطبيق نظام رصد قوي باستخدام سجلات المغذيات الدقيقة على مستوى المجتمع المحلي لتتبع حالة النساء الحوامل. وتشير الدراسة الاستقصائية الديمغرافية الصحية لعام ٢٠٠٦، إلى أن التغطية الوطنية لمكملات الحديد زادت من ٢٣ في المائة إلى ٥٩ في المائة. وبناء على ذلك، تم تخفيض فقر الدم لدى النساء الحوامل من ٧٥ في المائة إلى ٤٢ في المائة.

عاشرا - جماعات المحرومين

٣٠ - التدابير المتخذة لحماية النساء المهمشات وتعزيز حقوقهن الأساسية

اتخذت حكومة نيبال عددا من التدابير لحماية حقوق طائفة المنبوذين والمجتمعات المهمشة، والشعوب الأصلية، والجماعات العرقية والنساء. وتهدف الحكومة إلى تنفيذ برامج التمكين الاجتماعي والاقتصادي لكفالة حقوقهم وحصولهم على الخدمات.

وصدقت نيبال على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩، وتعمل على اعتماد خطة عمل وطنية لتنفيذها لكفالة مشاركة الشعوب لأصلية مشاركة فعالة وذات مغزى سياسيا في عملية صنع القرار وتمثيلها على قدم المساواة في حكم البلد من خلال مختلف التدابير الإيجابية.

٣١ - القوانين والسياسات اللازمة لكفالة وصول المرأة ذات الإعاقة إلى سوق العمل

أصبحت نيبال طرفا في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الملحق بها في عام ٢٠١٠. وتعمل حكومة نيبال على تنفيذ السياسة وخطة العمل الوطنية للمعوقين لعام ٢٠٠٦، في انسجام مع خطة العمل الموسعة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ للمعوقين للعقد ٢٠٠٣-٢٠١٢. ومن المجالات الرئيسية للتدخل، الإصلاحات التشريعية، والتوعية بالوقاية من الإعاقة، وتوفير التعليم والرعاية الطبية مجانا، وإعادة التأهيل الأسرية والمجتمعية والتوظيف. ويجري توجيه الموارد اللازمة إلى الهيئات المحلية من أجل تطوير وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز مشاركتهم في خطط التنمية. ويعتبر النهج القائم على الحقوق والشامل للجميع هو الأساس الذي تقوم عليه سياسات وخطط حكومة نيبال في هذا المجال. وتعتبر الامتيازات فيما يتعلق بالتعليم والصحة والتدريب على المهارات وخدمات النقل، من بعض الأمثلة على التمييز الإيجابي لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة. وتتولى لجنة تنسيق وطنية الإشراف على الأنشطة في هذا المجال وتنسيقها، وبالتعاون أيضا مع المجتمع المدني.

ويعتبر قانون حماية ورعاية الأشخاص ذوي الإعاقة لعام ١٩٨٣ ولائحة عام ١٩٩٤ من التدابير القانونية الرئيسية لإنفاذ الاتفاقية. وتعمل حكومة نيبال من أجل إدخال تحسينات في الوقت المناسب في السياسات والنظم القانونية في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. كما قامت بوضع أنظمة للبناء تشترط أن تكون المباني العامة ملائمة الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد التزمت سياسة العمل والعمالة لعام ٢٠٠٦ بتوفير فرص العمل المناسبة من خلال اعتماد التمييز الايجابي ومفهوم تطوير أماكن العمل الملائمة.

حادي عشر - النازحون واللاجئون

٣٢ - النازحون

تبذل جهود لحماية النازحات من الاختفاء القسري والاختطاف والاعتقال التعسفي والقتل والانتحار والمعاملة اللاإنسانية أو المهينة ومن الاعتقال والاحتجاز التمييزيين بسبب النزوح كذلك. كما تم ضمان حقهن في اختيار مكان الإقامة.

الجهود التي تبذلها حكومة نيبال لحماية النازحين

شرعت حكومة نيبال منذ عام ١٩٩٠، في تنفيذ برنامج يركز على النازحين. ويقدم البرنامج ١٠٠ روبية في اليوم كبدل معيشة وكلفة السفر اللازمة لوصول النازحين إلى مواقع إيوائهم المؤقتة. وانطلقت حملة تهدف إلى تهيئة بيئة ملائمة للعائدين، وتوفير التسهيلات المالية

والصحية والتعليم وفرص العمل والاستفادة من أنشطة الكسب للنازحين. وبالمثل، أنشأت حكومة نيبال في عام ٢٠٠٤، فريقا عاملا من أجل حل مشاكل النازحين، وأعلنت عن وضع برنامج للإغاثة يركز على ضحايا التراع. وقدمت للضحايا دورات تدريبية موجهة نحو تنمية المهارات في مقر المقاطعة التي ينتمون إليها. ويهدف التدريب إلى تعزيز مهاراتهم التي تمكنهم من الحصول على القروض للحفاظ على معيشتهم. والأهم من ذلك، أنشأت حكومة نيبال في عام ٢٠٠٧، وزارة السلام والإعمار وعهدت إليها بولاية إنجاز المهام المتصلة بإعادة البناء وتأهيل ضحايا التراع بمن فيهم النازحون.

وفي ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧، قررت حكومة نيبال اتخاذ مختلف التدابير لكفالة إعادة توطين النازحين على نحو يكفل لهم الاحترام. وتشمل هذه التدابير توفير أجور النقل وتقديم بعض المساعدة المالية لبناء أو ترميم منازلهم ولنفقاتهم اليومية. وقدم لكل شخص مبلغ يتراوح من ٣٠٠ روبية إلى ١ ٠٠٠ روبية كأجرة النقل، ومبلغ ١٠ ٠٠٠ روبية لكل أسرة لبناء منازلها المدمرة و ٥ ٠٠٠ روبية لإصلاح المنازل التي تضررت. وعلاوة على ذلك، اتخذ قرار بتقديم قرض بدون فائدة بمبلغ ٢٥ ٠٠٠ روبية لكل أسرة لأغراض الزراعة وتربية الحيوانات عند عودة النازحين إلى منازلهم ويتعين على النازحين تسديد القرض خلال خمسة أعوام.

وتضطلع حكومة نيبال ببرامج للإغاثة تشمل مرافق للإسكان المؤقت للأشخاص النازحين. وعلاوة على ذلك، شرعت في تنفيذ برامج لخدمات المشورة والصحة لضحايا التراع. وشرعت أيضا في تنفيذ برامج موجهة خصيصا إلى النساء والأطفال والمسنين والأيتام، والعجزة وغيرهم.

ثاني عشر – المساواة أمام القانون وفي الشؤون المدنية

٣٣ – مبادرات تحقيق المساواة أمام القانون

تكفل مختلف المبادرات المذكورة في الفقرات أعلاه الحق في المساواة أمام القانون. كما ينظر مجلس الوزراء في مشروع قانون لتعديل بعض القوانين في نيبال من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين.

ثالث عشر – الزواج والعلاقات الأسرية

٣٤ – قانون تعدد الزوجات معروف على نطاق واسع ويجري إنفاذه على النحو الواجب

وفقا لقانون نيبال، يعتبر تعدد الزوجات جريمة جنائية. وهو يشكل جريمة جنائية في نيبال منذ عام ١٩٦٣. وتعتبر قضايا تعدد الزوجات من قضايا الحق العام. ويشير تقرير المدعي العام لنيبال إلى أن هناك عددا قليلا جدا من قضايا تعدد الزوجات التي تم الإبلاغ عنها أو رفعها. وفي السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بلغ مجموع قضايا تعدد الزوجات التي كانت قيد النظر في مختلف المحاكم ٧٣ قضية.

وعلاوة على ذلك، إذا كان الشخص الذي يدان بارتكابه جريمة تعدد الزوجات يتولى منصبا عاما في الخدمة العامة أو الشرطة أو الجيش وغيرها من الدوائر الحكومية، يطرد من منصبه. وتتضمن القوانين الجنائية والمدنية المقترحة ضمانات كافية ضد تعدد الزوجات.

٣٥ – القانون المتعلق بالطلاق والآثار الاقتصادية للطلاق على المرأة النيبالية

تعتبر الفصول المتعلقة بالزوج والزوجة والزواج من القانون العام بمثابة قانون الطلاق. ويمكن للمرأة المطلقة الحصول على حصة من ممتلكات الزوج. ويتعين على المحكمة المختصة، لدى إصدار حكم الطلاق، اتخاذ قرار بشأن نصيب المرأة من الممتلكات. وينص القانون المدني المقترح على تدابير كافية لمعالجة القضايا.

رابع عشر – الجنسية

٣٦ – تدريب الهيئة المختصة بإصدار الجنسية على الدستور الجديد وقانون الجنسية

تجري حكومة نيبال بانتظام ندوات ومؤتمرات لكبار موظفي المقاطعات الذين يتمتعون بصلاحيات إصدار شهادات الجنسية. وتناقش قضية الجنسية في مثل هذه البرامج على نطاق واسع. وعلاوة على ذلك، تقوم كلية الموظفين الإداريين، وهي هيئة قانونية، بعقد مختلف الدورات التدريبية قبل الخدمة وأثناء الخدمة للموظفين المدنيين. كما تشمل المحتويات الرئيسية لهذه الدورات التدريبية الأحكام الدستورية والقوانين والممارسات المتعلقة بالجنسية.

٣٧ – الحصول على الجنسية

تعمل الجمعية التأسيسية حاليا على صياغة دستور جديد لنيبال. ومن أجل كفالة حقوق الجنسية للمرأة، تقوم الجمعية التأسيسية بالتشاور وجمع نطاق واسع من الآراء من أصحاب المصلحة وعامة الناس. وبالتالي فإن مسألة الجنسية هي قيد النظر.

خامس عشر – الفقرة ١ من المادة ٢٠

٣٨ – قبول تعديل الفقرة ١ من المادة ٢٠، من الاتفاقية

إن قبول تعديل الفقرة ١ من المادة ٢٠ من الاتفاقية هو قيد النظر. وقد قرر مجلس الوزراء، بموجب قرار مؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠، التقدم باقتراح إلى البرلمان بقبول التعديل.